سورية تفتقر إلى التنمية الصناعية بمفهومها الحديث

لا يمكن للتنمية أن تتحقق إلا وفق قواعد اقتصادية ثابتة

عدم استقرار القرار الاقتصادي اضطر الجهات المسؤولة إلى تعديله مرات عديدة

ربما نحن بعيدون عن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث فمتى حققت منشآتنا الصناعية على مستوى النوعية والكمية على مر عقود مضت؟

بالنسبة لسياستنا التصديرية هل هي بالمستوى المطلوب؟

وماذا عن المنافسة في الأسواق الخارجية أو أضعف الإيمان في أسواقنا الداخلية؟

لو عدنا إلى منشآتنا الصناعية وسياستها الداخلية وخططها وأهدافها والأيدي العاملة المؤهلة والمدربة لوجدنا عثرات عديدة ونقاط خلل تحتاج بداية إلى الوقوف عندها ومعالجتها للنهوض بمنشآتنا الصناعية والدخول بقوة إلى الأسواق المحلية ومنافسة البضائع الواردة من الدول العربية والأجنبية.

الأرباح لا تستخدم لتطوير المنشآت

يقول أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق للأسف نحن بعيدون عن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث الشامل فأين هي الميزانية المخصصة لكل منشأة من منشآت القطاع العام وما الأرباح التي تحققها مقارنة مع هذه الميزانية ولأين تذهب أرباحها؟!

تسمع في وسائل الإعلام بأن إحدى المنشآت حققت مثلاً أرباحاً تقدر بمئة مليون ليرة وتفرح وتحتفل لكن بالأساس ما الميزانية المخصصة لهذه المنشأة؟ المنشأة بكاملها، بجهوزها، بآلاتها، أرباحها يجب أن تكون أكبر بكثير مقارنة مع موجوداتها عدا أجور العمال وتكاليف إصلاح الآلات و... الخ.

ثم إن أغلب أرباح منشآت القطاع العام لا تستخدم لتطوير المنشأة ولتحديث خطوط الإنتاج لجلب تقنيات حديثة لتطوير الكادر العامل وتأهيله وبالتالي أي منشأة صناعية لا يكون فيها تجديد وتطوير مستمران مصيرها إلى الزوال.

فأغلبية مصانعنا الآن أنها قديمة ودائماً نسمع أخباراً في وسائل الإعلام عن سرعة يقوم بها أحد أقسام هذه المنشآت أو تلك، ألا تلاحظون بأن صيانة الآلات واعادة العمرة تكلفان المنشأة كثيراً وأحياناً أكثر من سعر الآلات والأجهزة عدا عن الوقت المهدور بغير حساب.

عدا عن سوء الإدارة والتخطيط وسوء الإنتاج فلا يمكن أن نأخذ كفاءة من عامل مجهد بضغوط مؤثرة عليه من كل جانب وخاصة المالية وعندما يكون إنتاجي رديئاً فهذا يعني ضعف الخطة الإنتاجية وحرجة أقل فيها، فالمنافسة تخلق نوعاً من العودة. كما أن الخطة الإنتاجية بحاجة إلى اختصاصات معينة فهل تتوفر الاختصاصات المطلوبة في منشآتنا؟ ثم أين الخطة الإعلانية التي تحتاجها أي منشأة للتعريف بإنتاجها وتصريفه. أعتقد أننا نعاني من ضعف خطتنا الإعلانية.

أحب أن أشير إلى أن قطاعنا الصناعي محمي بكثير من الأنظمة والقوانين والضرائب التي ترهقه وأعتقد أن قوانيننا بحاجة إلى إعادة دراسة ولو عدنا إلى مشكلة المخازين المتراكمة فأرى أن هذا الأمر يعود من البداية إلى سوء التخطيط والمشكلة هنا ليست في التصنيع إنما في تصريف البضائع فأنا عندما أعطي تراخيص لإحداث معامل لإنتاج ما، أليس من المفروض أن تكون هناك دراسة اقتصادية عن عدد المعامل التي يحتاجها السوق المحلي والسوق الخارجي، لا أن تكون هناك عشوائية في إعطاء التراخيص وفي النهاية نرى أن الحكومة منحت تراخيص واستثناءات لمعامل عديدة ويفرلون نريد حلاً سريعاً لمشكلة المخازين.

تنمية صناعية بمفهوم حديث

من جهته د. خليل جواد مدير المؤسسة العامة للصناعات الغذائية قدم توصيفاً للتنمية الصناعية في سورية ومجموعة من الاقتراحات لإحداث تنمية صناعية بمفهومها الحديث في سورية.

يقول د. جواد «دأت الصناعة في سورية مع بدايات العقود الأولى من القرن العشرين وبدأت غالباً لتلبية حاجات سوق المركز الأوروبي وبعض الحاجات المحلية مثل النسيج والاسمنت وغير ذلك من الصناعات الصغيرة جداً.

وظلت الصناعة خارج إطار المفهوم الحديث للتنمية تعتمد على جهود فردية يقوم بها غالباً بعض التجار والميسورين حيث تشجعل تجارتهم إلى صناعات صغيرة بمثابة ورشات مشاغرة ولم يكن هناك صناعة متكاملة أو تنمية مدروسة لمجالات صناعية يمكن أن تتميز بها سورية.

ومع وضع الخطط الخمسية بدأت سورية مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها نوعاً من التنمية الصناعية الهادفة حيث ركزت الخطط على الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في سورية لإنشاء صناعات ذات ميزة محلية ولكن بقل الهدف هو تلبية حاجات السوق المحلية ولم تكن سعوبها الواسع تنمية لصناعات ذات ميزة سورية تتكامل فيما بينها وتضيف إلى المواد الأولية قيماً إضافية صناعية.

والآن تتوفر في سورية كافة القطاعات الصناعية من حيث الملكية (عام، خاص، مشترك) بالإضافة إلى فرص الاستثمار للرأسمال العربي والأجنبي وتتوفر العديد من الصناعات لكن لعدم مفهوم التنمية الصناعية الحديث يعني أن هذه الصناعات لا ترتبط بحلقات تكاملية تزيد من القيم المضافة إلى السلع الناتجة من كل مرحلة وتبقى صناعات متعزلة عن بعضها بعضاً وتعتمد في تنميتها على استيراد الآلات والتقنيات وحتى أحياناً المواد الأولية من الخارج وبذلك تعتمد على مفهوم واحد هو الاستفادة من السوق السورية لاستهلاك منتجات في غالبها إنتاج أجنبي وبذلك نرجع إلى نقطة البداية حيث المطلوب من التنمية الصناعية أن توفر للاقتصاد صناعة ذات ميزة محلية تنتج سلعاً تتفوق على مثيلاتها في السوق المحلية والخارجية.

ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية

وتتميز الصناعة السورية بضعف القدرة التنافسية حيث تواجه منافسة في أرضها من قبل السلع المثيلة التي تدخل سورية من منطقة التجارة العربية مثلاً نتيجة عوامل عدة أهمها طول فترة الانتقال من الاقتصاد المعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وعدم تكامل إجراءات الإصلاح والتحديث مما يخلق نقاط اختناق تعرقل عملية التنمية الصناعية بمفاصلها العديدة مثل الاستثمار وتشجيع الصادرات وتخفيف التكاليف وتهيئة القوى العاملة لاستقبال تقنيات حديثة... الخ

وهذا الأمر ينعكس بأبعادي صوره في ضعف الأداء الإداري للمنشآت الصناعية بكافة القطاعات وبالتالي ينعكس على عملية التنمية الصناعية ذاتها.

ويؤكد د. جواد بأنه لابد من إجراء دراسات معمقة للاستفادة من الخبرات الدولية في مختلف مجالات التنمية الصناعية بحيث تكون إجراءات الإصلاح والتحديث شاملة ومتكاملة ومترابطة بجدول زمني وإجراءات متناسبة أي أن تكون إجراءاتنا ليست ردات فعل على سياسات خارجية أو على أزمات داخلية في الاقتصاد بمختلف مفاصله وإنما يجب أن تكون أيضاً سياسة مدروسة بشكلها الشامل أي تشمل الاقتصاد السوري بكافة قطاعاته وأنشطته لكي نحدد اتجاه التنمية الصناعية في سورية ونحدد أهدافه المرحلية القريبة والبعيدة ونركز مواردنا على هذه النقاط والمحاور الأساسية. فسورية ليست بلد الموارد الكثيرة ولذلك يجب عدم هدر أي من هذه الموارد في سياسات تجريبية وبما في ذلك الوقت الذي يمر سريعاً ويسبب الكثير من الخسائر.

وفي وضع سياسة شاملة للتنمية الصناعية يجب الأخذ بعين الاعتبار تنوع الاقتصاد السوري بقتالي تنوع الإجراءات المطلوبة للإصلاح في كل قطاع وتنوع السياسات المطلوبة لتنمية كل قطاع بشكل متوازٍ ومتسارع بين القطاعات كما يجب الاستفادة من كافة الموارد المحلية ولكن دون استنزاف الخبرات العالمية في هذا الجانب خاصة لدى الاقتصاديات المماثلة أو التي مرت بمراحل شبيهة بالتي نمر بها، فالاقتصاد ليس خبيراً أو تجارب وحسب، وإنما هو علم له أسسه وأصوله ويعطي بموضوعه كافة الشعوب والمجتمعات والمطلوب تطبيق علم الاقتصاد على الخبرة الوطنية والواقع المحلي والصفات السورية للاقتصاد لاستخلاص السياسات العلمية المطلوبة.

الحاجة ماسة للإحصاءات الميدانية

من جهته السيد نزار سعيد فياض رئيس لجنة الصناعة والعمل في غرفة تجارة دمشق يرى أن التنمية الصناعية تستدعي ضرورة تطويرها أفقياً وشاقولياً بحيث يزداد هذا التطور سنوياً.

أما بالنسبة للتنمية الصناعية في قطرنا فنحن بحاجة ماسة وبداية إلى الدراسات والإحصاءات الميدانية الحقيقية حتى تكون التنمية والتطور المنشود وفق خطط مدروسة تماشي أو تساير التنمية الحقيقية بشكل عام في القطر لا أن تتم بشكل عشوائي بالتالي لها مردود انعكاسي غير مدروس فتكون عبئاً على التنمية نفسها.

كما نحن بحاجة إلى استقرار القرار الاقتصادي فعدم استقرار القرار الاقتصادي لبعض الجهات المسؤولة نفسها مصدرة القرار إلى تعديله مرات عديدة وبالتالي لا يمكن للتنمية أن تتم إلا وفق قواعد اقتصادية ثابتة لتكون التنمية وفق خطط مستندة إلى هذه القواعد الثابتة لتعمل على تطويرها وتنميتها ولا شك سوف ينعكس ذلك على القوى العاملة وعلى أسعار السلع في السوق وعلى وجود السلعة بحد ذاتها وعلى قوة السلعة التنافسية داخلياً وخارجياً.

ويضيف السيد الفياض بأنه لا يمكن أن تتم التنمية إلا في دراسة واقع وأقاليم الصناعة الوطنية بشكل علمي وتأثير الأسواق المجاورة على هذا الواقع مما يتطلب العمل على مسايرة قوانيننا المتعلقة بالصناعة متوائمة مع قوانين دول الجوار لتتمكن الصناعة من الصمود والمنافسة. وإن أي قوانين تكون أكثر سهولة وميونة للصناعة في دول الجوار يكون لها آثار سلبية في أسواقنا لذلك يجب أن تكون قوانيننا الوطنية دراسة لواقع قوانين الدول المجاورة والعمل على أن تكون أكثر تسهيلاً وميونة خاصة ونحن نسعى إلى التفاعل التجاري المفتوح لا تشجيعاً على التزوير فحسب أو ببيانات أو محاسبات.

■ فاطمة قاهر

رأي

الأسبـــاب المـــوجبـــة

■ إن الحيثيات التي تسبق أي قرار أو أمر إداري من الضرورة بمكان، حتى في حديثنا العادي بين الناس عندما نريد أن نعطي رأياً أو قراراً نلجأ إلى مسوغات ومقدمات قبل أن نطرح الرأي، لأن استجابة الناس تؤخذ بعين الاعتبار عندما نلقي القرارات أو الأشياء، وهذه المسوغات تفيد في أمور عدة:

١- تقنع المتلقي بفائدة ما اتخذ من قرارات.

٢- تعطي الجهة المصدرة للقرار صفات الدراسة والتمعن.

٣- تحدث نوعاً من التفاعل بين صاحب القرار والمعني به لإنجاحه.

وفي القرارات السياسية لابد من وجود ما يسمى «الأسباب الموجبة» وهي مجموعة المسوغات التي تسبق المرسوم أو القرار أو الأوامر، وهذه الأسباب الموجبة تعطيك التدرجات التي مر بها القرار، والجهات التي قامت بدراسته، والجهات المعنية بهذه القرارات.

فقبل أي مرسوم نجد أسباباً موجبة:

مرسوم رقم ...

بناء على أحكام الدستور
وعلى مواد القانون
وعلى قرارات القيادة القطرية
وعلى مقترحات رئاسة مجلس الوزراء
وعلى مقتضيات المصلحة العامة
الى ما هنالك من حيثيات تسوغ اتخاذ هذا المرسوم
رئيس الجمهورية يرسم ما يلي: ...

إن جميع المراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية تسبقها «الأسباب الموجبة» والتي تبين المراحل التي مر بها المرسوم ويجب ألا تكون هذه الأسباب الموجبة محصورة بالمراسيم الرئاسية، بل إن جميع القوانين والقرارات والأوامر الإدارية تحتاج الى أسباب موجبة تسوغ تبنيها وأسباب اتخاذها وضرورتها، وموجبات نفاذها أسوة بالمراسيم الجمهورية.

وهذا لا ينطبق على سورية فقط، ولا يعد خصوصية سورية.. بل إنه أمر ينسحب على دول العالم كافة، الجمهورية والملكية والإمارة والإمبراطورية في قديم الزمان وحديثه.

اذا كانت أهم المراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية لا تخلو من الأسباب الموجبة، واذا كانت هذه الأسباب عامة وليست سورية خاصة، اذا كان الأمر كذلك نتساءل:

هل بإمكاننا تعميم ذلك على المقترحات والمناقشات الرسمية؟!.

أو هل بإمكاننا أن نطالب بأسباب موجبة وبالمسوغات لمقترح ما؟!.

خاصة إن مثل هذه المقترحات قد تؤثر على التعليمات التنفيذية واللوائح الداخلية والتعيينات والاعفاءات من المناصب الرسمية؟!

هل يحق لنا أن نطالب بالمسوغات للمقترحات التي تتم في الاجتماعات والجلسات الرسمية؟

هل من الضروري أن نبقى نطالب بالمسوغات المنطقية التي استدعت اتخاذ هذا القرار أو ذاك؟

هل نبقى عمرنا نطالب بالأسباب الموجبة لممارسات أصحاب القرار؟

هل المطلوب ألا نناقش هذه القرارات والأسباب الموجبة التي استدعت اتخاذها؟

يكلف شخص ما بمهمة ولا نعرف لماذا كُلف! فالأسباب الموجبة غير معروفة!

ويعفى شخص ما من مهمته، ولا نعرف سبب اعفائه!

يتخذ القرار من جهة ما، ولا نعرف الأسباب الموجبة له!

يتمسك به بالقرار على خطئه ولا نعرف سبب التمسك به!

يأتي من يتخلى عن القرار لأنه خاطئ برأيه، ولا يحدد الأسباب الموجبة!

من الطبيعي والبدهي أن القرار اذا كان تابعاً عن الرغبة الشخصية لصاحب القرار، فلن يكون هناك من مسوغات أو أسباب موجبة، خاصة إن كانت الرغبة تابعة عن أمور تتعلق بالأهواء الشخصية، أو تتعلق بالوشايات وما أكثر الأهواء والوشايات!!.

نتساءل ببساطة ووضوح:

اذا كانت المراسيم الرئاسية والأوامر الملكية لا تصدر إلا بأسباب موجبة احتراماً للمواطن وعقله ومستحقه وهيبة الدولة فلماذا يتخذ الكثير من القرارات على مستويات عدة، والمقترحات التي تصبح فيما بعد من صميم اللوائح التنفيذية دون أسباب موجبة؟!

لماذا لا نطالب بأسباب موجبة لها على الرغم من الأثر الكبير الناجم عن تطبيقها على المصلحة الوطنية؟!

لو صدرت القرارات بأسباب موجبة لكانت القرارات أكثر موضوعية ومنطقية، وربما نبتعد عند ذاك عن الوصاية والوشاية والأهواء الشخصية..

لنجعل الأسباب الموجبة والحيثيات والمسوغات لقراراتنا على كافة المستويات من صميم ثقافتنا...

■ د. أديب ميالة
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد